العدد 4 No 4
تموز 2026 July 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

الجريمة الالكترونية في الفضاء الرقمي العراقي: الابعاد، الآثار، ومتطلبات المواجهة التشريعية والامنية

ريام نسيم حسين
أ.د ثائر رحيم كاظم
كلية الآداب / جامعة القادسية

المستخلص

تناول هذا البحث ظاهرة الجريمة الالكترونية في السياق العراقي باعتبارها من المفاهيم الحديثة التي رافقت التطور التكنولوجي .ويوضح البحث ان العراق شهد بعد عام 2003 انفتاحا رقميا واسعا لم يواكبه تطور تشريعي او امني مماثل، مما اوجد بيئة ملائمة لانتشار انماط جرمية مستحدثة, يهدف البحث الى تسليط الضوء على صور هذه الجرائم كالابتزاز والاحتيال، وتحديد اسبابها التقنية والاجتماعية والاقتصادية، ورصد اثارها المتعددة على الفرد والمجتمع والدولة .كما يستعرض البحث الجهود التشريعية والامنية المبذولة ومواطن القصور فيها .وقد خلص البحث الى ان مواجهة هذه الظاهرة المتطورة تستدعي بناء استراتيجية وطنية شاملة تجمع بين تحديث القوانين، وتعزيز الامن السيبراني، ونشر الوعي الرقمي المجتمعي .

Cybercrime in the Iraqi Digital Space: Dimensions, Effects, and Legislative and Security Requirements for Confrontation

Riyam Naseem Hussein
Prof. Dr. Thaer Raheem Kadhim
College of Arts / Al-Qadisiyah University

Abstract

This research examines the phenomenon of modern crime in the Iraqi context, as it is a concept that has accompanied technological advancements. The research explains that Iraq experienced a significant digital transformation in 2003, which was not matched by corresponding developmental or security measures. This created a niche for the spread of new forms of crime. The research aims to shed light on these forms, such as extortion and fraud, identify their global social causes, and monitor their various effects on individuals and society. The research also reviews the shortcomings in security measures and the commitment of citizens to addressing these issues. The research concludes that confronting this evolving phenomenon requires a comprehensive strategy that includes updating laws, developing cyber police services, and raising digital awareness within society.

المقدمة

ارتبط ظهور الجريمة الالكترونية بالطفرة الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث انتقل النشاط الاجرامي من بيئته التقليدية الى الفضاء الرقمي الذي يتميز بالسرعة والعابرة للحدود .وفي البيئة العراقية، شكل عام 2003 نقطة تحول كبرى نتيجة التدفق الواسع لخدمات الانترنت والاتصالات والهواتف الذكية .الا ان هذا التحول السريع، والاعتماد المتزايد على الانظمة الرقمية في القطاعين الحكومي والخاص، جعل

المجتمع والمؤسسات عرضة لتهديدات مستمرة وهجمات الكترونية منظمة .ويتجلى ذلك في استغلال الجناة للثغرات التقنية والقصور التشريعي لارتكاب انماط مستحدثة من الجرائم تستهدف البيانات الشخصية والمصرفية والسيادية للدولة .الامر الذي يفرض على الباحثين والمختصين ضرورة تفكيك هذه الظاهرة لبيان ابعادها المختلفة ووضع الحلول الجذرية لها .ان دراسة هذه الظاهرة تعد ضرورة ملحة لفهم ميكانيكية تطورها وتأثيراتها الخطيرة على الاستقرار المجتمعي والاقتصادي والامني في العراق.

المبحث الاول : عناصر البحث الرئيسية

اولا : مشكلة البحث وتساؤلاته.

تكمن مشكلة البحث في الفجوة الواضحة بين الوتيرة المتسارعة للتطور الرقمي وزيادة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العراق، وبين البنية التشريعية والامنية والوعي المجتمعي العام .هذا التباين اتاح للمجرمين استغلال الفراغ القانوني وضعف الامن السيبراني لارتكاب جرائم تقنية معقدة يصعب تعقبها واثبات ادلتها الرقمية، مما يهدد الامن السلمي والمؤسسي .

التساؤلات

- ما هو المفهوم القانوني والخصائص المميزة للجريمة الالكترونية في العراق؟
- ما هي ابرز الصور والانماط التي تتخذها الجريمة الالكترونية داخل المجتمع العراقي؟
- ما هي العوامل والاسباب الكامنة وراء تفشي هذه الجرائم، وما الاثار المترتبة عليها؟
- ما هي ابرز المتطلبات التشريعية والتقنية اللازمة للحد من انتشار الجريمة الالكترونية؟

ثانيا : أهمية البحث

يرفد البحث المكتبة القانونية والامنية بدراسة تشخيصية لواقع الجرائم المستحدثة في العراق في ظل غياب تشريعات متكاملة لفترات طويلة و يساهم في توجيه انظار صناع القرار والجهات الامنية والقضائية الى الثغرات التقنية والاجتماعية التي تحتاج الى معالجة فورية لحماية بيانات الافراد والدولة .

ثالثا: أهداف البحث

- التعرف على طبيعة وخصائص الجريمة الالكترونية في السياق العراقي .
- رصد وتصنيف صور الجرائم الرقمية الاكثر انتشارا في المجتمع العراقي كالابتزاز والاحتيال الالكتروني .
- تحليل الاسباب الجوهرية (التقنية، القانونية، الاجتماعية، الاقتصادية) المؤدية لانتشارها .
- تحديد المتطلبات الاساسية لبناء استراتيجية وطنية قادرة على الحد من هذه الجرائم .

رابعا : التعاريف الإجرائية للمفاهيم

- **الجريمة الالكترونية اجرائيا :** كل سلوك غير مشروع او نشاط اجرامي يتم تنفيذه عبر الحواسب او الشبكات المعلوماتية، ويستهدف اختراق البيانات، او الانظمة الحكومية والخاصة، او ابتزاز الاشخاص في العراق .
- **الابتزاز الالكتروني ارجائيا :** قيام الجاني بتهديد الضحية (خاصة النساء والشباب) بنشر صور او معلومات خاصة تم الحصول عليها عبر اختراق الحسابات، بهدف جني مكاسب مالية او مطالب اخرى .
- **الامن السيبراني اجرائيا :** مجموعة الانظمة التقنية، وبرامج الحماية، والمراكز المتخصصة التي تهدف الى رصد التهديدات الرقمية وحماية المؤسسات العراقية من الهجمات والاختراقات .

المبحث الثاني : أبعاد الجريمة الإلكترونية في العراق: دراسة في المفهوم، الصور، وأسباب الانتشار

اولا: مفهوم الجريمة الالكترونية وتطورها في العراق

تعد الجريمة الالكترونية من المفاهيم الحديثة في القانون الجنائي، حيث ارتبط ظهورها بالتطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اذ لم يعد النشاط الاجرامي مقتصرا على الوسائل التقليدية، بل انتقل الى الفضاء الرقمي الذي يوفر بيئة واسعة وسهلة لارتكاب الجرائم، وقد عرفها الفقه القانوني بانها كل سلوك غير مشروع يتم باستخدام الحاسوب او الشبكات المعلوماتية ويستهدف البيانات او الانظمة او الاشخاص، ويتميز هذا النوع من الجرائم بخصائص خاصة مثل السرعة وصعوبة الاكتشاف والطابع العابر للحدود، الامر الذي جعلها تختلف عن الجرائم التقليدية من حيث الوسائل والاثار القانونية، كما ان هذه الجرائم تعتمد بشكل كبير على المهارات التقنية والمعرفة الرقمية لدى الجاني([1]).

شهد العراق تطورا ملحوظا في مجال استخدام التكنولوجيا بعد عام 2003 نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي ودخول خدمات الانترنت والاتصالات بشكل واسع، الا ان هذا التطور لم يواكبه تطور مماثل في البنية التشريعية او الامنية، مما ادى الى ظهور بيئة مناسبة لانتشار الجرائم الالكترونية، حيث بدأ الافراد باستخدام الوسائل الرقمية دون وجود وعي كاف بالمخاطر المرتبطة بها، كما ان غياب الرقابة الفعالة في المراحل الاولى ساهم في تفشي هذا النوع من الجرائم، وقد اكدت الدراسات ان هذه المرحلة كانت نقطة تحول في انتقال المجتمع العراقي من الجرائم التقليدية الى الجرائم الرقمية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة([2]).

تتميز الجريمة الالكترونية في العراق بخصائص تجعل مكافحتها اكثر تعقيدا، من اهمها الطابع العابر للحدود حيث يمكن للجاني ارتكاب الجريمة من خارج الدولة، مما يطرح اشكالات قانونية تتعلق بالاختصاص القضائي، كما تتميز هذه الجرائم باستخدام وسائل تقنية متطورة مثل برامج الاختراق والتشفير، مما يصعب عملية تعقب الجناة وجمع الادلة، فضلا عن سرعة تنفيذ الجريمة وامكانية تدمير الادلة الرقمية بسهولة، الامر الذي يتطلب وجود خبرات فنية متخصصة في مجال التحقيق الجنائي الرقمي، كما ان هذه الخصائص تجعل الجريمة الالكترونية اكثر خطورة من الجرائم التقليدية([3]).

ان تطور الجريمة الالكترونية في العراق يرتبط بشكل مباشر بزيادة استخدام الهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث اصبحت هذه الوسائل اداة رئيسية في الحياة اليومية، الامر الذي فتح المجال امام استغلالها في ارتكاب الجرائم، كما ان التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية والخاصة اسهم في زيادة الاعتماد على الانظمة الالكترونية، مما جعلها هدفا للهجمات الالكترونية، وقد ادى هذا التطور الى ظهور انماط جديدة من الجرائم مثل الابتزاز الالكتروني والاحتيال الرقمي، مما يؤكد ان الجريمة الالكترونية في العراق ليست ظاهرة ثابتة بل هي في تطور مستمر يتطلب مواكبة مستمرة من الجهات المختصة([4]).

ثانيا : صور الجريمة الالكترونية في المجتمع العراقي

---

[1] - مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق، دار نون للطباعة والنشر، الموصل، 2021، ص109.

[2] - ناظم العبادي واخرون , الجريمة السيبرانية في العراق دراسة ميدانية، مجلة IJEMD، العراق، 2024، ص2

[3] - نبراس جبار خلف محمد الحلفي، مشروع قانون مكافحة الجرائم الالكترونية بين الواقع والطموح، مجلة الحقوق – الجامعة المستنصرية , كلية القانون ، بغداد، 2021، ص212.

[4] - طلال ناظم الزهيري، اطار تشريعي مقترح للحد من الجرائم الالكترونية وتعزيز الاخلاقيات الرقمية في العراق، مجلة افاق للابحاث السياسية والقانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عمار ثليجي الاغوط ، الجزائر ، الاصدار الخامس عشر ، المجلد 8 ، العدد 1، 2025، ص60.

تتعدد صور الجريمة الالكترونية في المجتمع العراقي نتيجة التطور التكنولوجي وانتشار استخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وقد اصبحت هذه الجرائم تمثل تحديا حقيقيا للمجتمع لما تسببه من اضرار اجتماعية واقتصادية وامنية ومن ابرز هذه الصور الابتزاز الالكتروني الذي يعتمد على تهديد الضحية بنشر صور او معلومات خاصة مقابل الحصول على المال او تحقيق مطالب معينة وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل واضح خاصة بين فئة الشباب والنساء نتيجة ضعف الوعي الرقمي وسهولة اختراق الحسابات الشخصية كما برزت جرائم الاحتيال الالكتروني التي تستهدف سرقة الاموال عبر مواقع وهمية او رسائل خداعية اضافة الى جرائم التشهير الالكتروني التي تستخدم فيها وسائل التواصل لنشر معلومات كاذبة تسيء الى سمعة الافراد ([1]).

كما تشمل صور الجريمة الالكترونية في العراق جرائم الاختراق المعلوماتي التي تستهدف الانظمة الحكومية او الحسابات الشخصية بهدف الحصول على بيانات سرية او استخدامها في اغراض غير مشروعة وتعد هذه الجرائم من اخطر الانواع لما لها من تأثير مباشر على امن الدولة والمؤسسات كذلك ظهرت جرائم انتحال الشخصية عبر الانترنت حيث يقوم الجاني باستخدام بيانات شخص اخر لارتكاب جرائم او خداع الاخرين وقد ساهم الانتشار الواسع للتكنولوجيا في تسهيل هذه الممارسات فضلا عن جرائم النصب عبر التجارة الالكترونية التي تعتمد على بيع سلع وهمية او غير مطابقة للمواصفات مما يؤدي الى خسائر مالية كبيرة للمواطنين ([2]).

ومن الصور المهمة ايضا الجرائم المرتبطة بالمحتوى الالكتروني مثل نشر المواد المخلة بالاداب او التحريض على العنف والكراهية وكذلك جرائم الارهاب الالكتروني التي تستخدم فيها الشبكات الرقمية لنشر الافكار المتطرفة او تجنيد الافراد وقد شهد العراق تزايدا في هذه الجرائم بسبب الظروف الامنية والسياسية التي مر بها بعد عام 2003 حيث استغلت بعض الجماعات هذه الوسائل لنشر دعايتها والتأثير على الرأي العام كما ان جرائم التنمر الالكتروني اصبحت من الظواهر الخطيرة التي تؤثر على الصحة النفسية للافراد خاصة المراهقين ([3]).

كذلك لا يمكن اغفال جرائم سرقة البيانات الشخصية والهوية الرقمية التي تتم من خلال اختراق الحسابات او استخدام برامج خبيثة للحصول على المعلومات الحساسة مثل كلمات المرور والبيانات المصرفية وتستخدم هذه المعلومات لاحقا في عمليات احتيال او ابتزاز وقد اكدت الدراسات ان هذه الجرائم في العراق تتزايد مع ضعف الاجراءات الامنية الرقمية وقلة الوعي المجتمعي بخطورة مشاركة المعلومات الشخصية عبر الانترنت كما تظهر جرائم التهديد والمضايقات الالكترونية التي تتم عبر الرسائل او التعليقات والتي تؤدي في بعض الحالات الى مشاكل اجتماعية خطيرة مثل التفكك الاسري ([4]).

---

[1] - مصطفى ابراهيم سلمان الشمري الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق , دار نون للطباعة والنشر, الموصل 2021 ص111.

[2] - طلال ناظم الزهيري اطار تشريعي مقترح للحد من الجرائم الالكترونية وتعزيز الاخلاقيات الرقمية ، مصدر سابق ، ص65.

[3] - حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية، مجلة كربلاء للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كربلاء، المجلد 9 العدد 4، 2022، ص 4.

[4] - حسن جاسم الخاقاني، الجريمة الإلكترونية في الواقع العراقي دراسة وتحليل، مجلة العلوم الحاسوبية والذكاء الاصطناعي، كلية تكنولوجيا المعلومات، جامعة بغداد، المجلد 3 العدد 1، 2024، ص 6.

وبشكل عام فان صور الجريمة الالكترونية في المجتمع العراقي تعكس التحولات الرقمية التي يشهدها البلد حيث اصبحت هذه الجرائم تشمل مجالات متعددة مثل الاقتصاد والامن والمجتمع والثقافة وقد ساهم غياب تشريعات متكاملة لفترة طويلة في زيادة انتشارها اذ لم يكن هناك قانون خاص ينظم الجرائم الالكترونية بشكل واضح مما جعل التعامل معها يتم من خلال نصوص قانونية عامة لا تواكب التطور التكنولوجي الامر الذي يستدعي ضرورة تطوير القوانين وتعزيز الوعي المجتمعي لمواجهة هذه الجرائم والحد من انتشارها .

ثالثا: اسباب انتشار الجريمة الالكترونية في العراق

تعود اسباب انتشار الجريمة الالكترونية في العراق الى مجموعة معقدة من العوامل التقنية والاجتماعية والقانونية التي تفاعلت فيما بينها بشكل واضح خلال السنوات الاخيرة ومن ابرز هذه الاسباب التطور السريع في وسائل التكنولوجيا والاتصالات حيث شهد العراق بعد عام 2003 انفتاحا كبيرا على العالم الرقمي وازديادا ملحوظا في استخدام الانترنت والهواتف الذكية دون وجود برامج توعية كافية تحصن المستخدمين من المخاطر الالكترونية وقد ادى هذا الاستخدام غير المنظم الى خلق بيئة خصبة لانتشار الجرائم الالكترونية خاصة مع ضعف الخبرة لدى العديد من المستخدمين في حماية بياناتهم الشخصية ([1]).

كما يعد ضعف الوعي الرقمي من العوامل الجوهرية في انتشار هذه الجرائم اذ يجهل الكثير من افراد المجتمع العراقي اساليب الحماية مثل استخدام كلمات مرور قوية او تجنب الروابط المشبوهة او التحقق من مصادر المعلومات وهو ما يجعلهم عرضة لعمليات الاحتيال والاختراق بسهولة كما ان ضعف الثقافة الامنية الرقمية داخل الاسر والمؤسسات التعليمية ساهم في عدم تكوين جيل واع بمخاطر الفضاء الالكتروني الامر الذي زاد من معدلات وقوع الضحايا قراءة الدراسة([2]).

ومن الاسباب المهمة ايضا ضعف البنية التحتية للامن السيبراني في المؤسسات الحكومية والخاصة حيث تعاني العديد من الجهات من نقص في نظم الحماية الرقمية وقلة استخدام البرامج الحديثة لمكافحة الاختراق اضافة الى ضعف التدريب المستمر للكوادر العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات مما يجعل هذه المؤسسات عرضة للهجمات الالكترونية وسرقة البيانات كما ان غياب التنسيق بين الجهات المعنية بالامن الرقمي يزيد من صعوبة مواجهة هذه الجرائم بشكل فعال ([3]).

كما ان ضعف التشريعات القانونية لفترة طويلة شكل عاملا اساسيا في انتشار الجريمة الالكترونية حيث لم يكن هناك قانون خاص ينظم هذه الجرائم بشكل دقيق مما ادى الى وجود فراغ قانوني استغله المجرمون في ارتكاب افعالهم دون رادع كاف كما ان صعوبة اثبات الجرائم الالكترونية بسبب طبيعتها التقنية المعقدة وقلة الخبرة لدى بعض الجهات التحقيقية والقضائية في التعامل مع الادلة الرقمية ساهم في زيادة هذه الظاهرة ([4]).

ومن العوامل الاقتصادية التي ساهمت في انتشار الجريمة الالكترونية في العراق البطالة وقلة فرص العمل خاصة بين فئة الشباب حيث يلجأ بعضهم الى ارتكاب هذه الجرائم كوسيلة لتحقيق الربح السريع كما ان

[1] - مصطفى ابراهيم سلمان الشمري الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق ، مصدر سابق ، ص18
[2] - حسن جاسم الخاقاني، الجريمة الإلكترونية في الواقع العراقي دراسة وتحليل، مصدر سابق , ص8.
[3] - حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية،مصدر سابق , ص7.
[4] - مصطفى ابراهيم سلمان الشمري الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق ،مصدر سابق ، ص119.

انخفاض مستوى الدخل لدى بعض الافراد يدفعهم الى البحث عن طرق غير مشروعة للحصول على المال مستغلين سهولة تنفيذ الجرائم الالكترونية وقلة تكلفتها مقارنة بالجرائم التقليدية ([1]).
كما تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في انتشار الجريمة الالكترونية حيث توفر هذه المنصات بيئة مفتوحة تسهل انشاء حسابات وهمية واستخدامها في الاحتيال او الابتزاز او نشر المعلومات المضللة كما ان قلة الرقابة على المحتوى المنشور وسهولة التواصل بين الافراد دون معرفة حقيقية بهوياتهم ساهمت في زيادة الجرائم الالكترونية بشكل ملحوظ داخل المجتمع العراقي .

ولا يمكن اغفال العوامل الاجتماعية والثقافية التي ساهمت في انتشار الجريمة الالكترونية مثل ضعف الرقابة الاسرية على استخدام الابناء للانترنت وقلة الاهتمام بالتثقيف الرقمي داخل المدارس والجامعات فضلا عن تقبل بعض السلوكيات السلبية عبر الانترنت واعتبارها امورا طبيعية مما يؤدي الى زيادة هذه الجرائم كما ان غياب حملات التوعية المجتمعية بشكل مستمر ساهم في استمرار المشكلة وتفاقمها ([2]).
وبذلك يتضح ان اسباب انتشار الجريمة الالكترونية في العراق لا تقتصر على جانب واحد بل هي نتيجة تفاعل عوامل متعددة تشمل التطور التكنولوجي وضعف الوعي الرقمي وقصور التشريعات والظروف الاقتصادية والاجتماعية الامر الذي يتطلب وضع استراتيجية وطنية متكاملة تشمل تطوير القوانين وتعزيز الامن السيبراني ونشر الثقافة الرقمية بين افراد المجتمع للحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

المبحث الثالث : تداعيات الجريمة الإلكترونية في العراق: دراسة في الآثار، الجهود التشريعية والأمنية، ومتطلبات المواجهة

اولا: الاثار المترتبة على الجريمة الالكترونية في العراق

تؤدي الجريمة الالكترونية في العراق الى اثار اجتماعية خطيرة تمس بنية المجتمع واستقراره حيث تسهم جرائم الابتزاز والتشهير في تفكك العلاقات الاسرية وزيادة النزاعات داخل الاسرة كما تؤدي الى العزلة الاجتماعية وفقدان الثقة بين الافراد خاصة مع انتشار نشر الصور والمعلومات الشخصية دون موافقة اصحابها وقد بينت الدراسات ان هذه الجرائم تؤثر بشكل مباشر على النسيج الاجتماعي وتضعف الروابط بين افراد المجتمع ([3]).
كما تنعكس الجريمة الالكترونية سلبا على الاقتصاد العراقي حيث تسبب خسائر مالية كبيرة للافراد نتيجة الاحتيال الالكتروني وسرقة الحسابات المصرفية اضافة الى الاضرار التي تلحق بالشركات والمؤسسات نتيجة الاختراقات وتعطيل الانظمة كما تؤدي هذه الجرائم الى ضعف الثقة بالتجارة الالكترونية مما يحد من تطورها ويؤثر على الاستثمار في القطاع الرقمي ([4]).
ومن الاثار المهمة ايضا الاثار القانونية حيث تشكل الجريمة الالكترونية تحديا كبيرا للمنظومة القانونية العراقية بسبب صعوبة اثباتها وتعقب مرتكبيها خاصة مع استخدام تقنيات حديثة لاخفاء الهوية كما ان ضعف الخبرة التقنية لدى بعض الجهات التحقيقية يؤدي الى بطء الاجراءات القضائية ويقلل من فعالية الردع القانوني مما يشجع على استمرار هذه الجرائم .

---

[1] - حسن جاسم الخاقاني، الجريمة الإلكترونية في الواقع العراقي دراسة وتحليل, مصدر سابق ,ص9.
[2] - حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية،مصدر سابق ,ص8.
[3] - مصطفى ابراهيم سلمان الشمري الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق ، ص125.
[4] - حسن جاسم الخاقاني، الجريمة الإلكترونية في الواقع العراقي دراسة وتحليل، مصدر سابق، ص10.

كما تترك الجريمة الالكترونية اثارا نفسية خطيرة على الضحايا حيث يعاني الكثير منهم من القلق والتوتر والخوف المستمر نتيجة التهديد او الابتزاز وقد تتطور هذه الحالات الى اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب او الانعزال الاجتماعي خاصة لدى فئة الشباب والنساء الذين يشكلون النسبة الاكبر من ضحايا هذه الجرائم ([1]).
ومن ناحية امنية فان الجريمة الالكترونية تشكل تهديدا مباشرا لامن الدولة حيث يمكن استخدامها في اختراق المواقع الحكومية او تسريب المعلومات الحساسة او نشر الافكار المتطرفة عبر الانترنت كما ان بعض الجماعات تستغل الفضاء الالكتروني للتأثير على الرأي العام او تنفيذ هجمات منظمة مما يهدد الاستقرار الامني في البلاد ([2]).
كما تؤثر الجريمة الالكترونية على القيم الاخلاقية في المجتمع العراقي حيث تسهم في نشر سلوكيات سلبية مثل انتهاك الخصوصية والتشهير والخداع مما يؤدي الى تراجع القيم الاجتماعية وزيادة حالات عدم الثقة بين افراد المجتمع كما ان التعرض المستمر لمحتوى غير لائق عبر الانترنت يؤثر على سلوكيات الشباب ويضعف الالتزام بالمعايير الاخلاقية ([3]).
وبذلك يتضح ان الجريمة الالكترونية في العراق لها اثار متعددة تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والنفسية والامنية والاخلاقية مما يجعلها من اخطر التحديات التي تواجه المجتمع في العصر الحديث ويتطلب ذلك وضع استراتيجيات شاملة لمكافحتها من خلال تعزيز الوعي الرقمي وتطوير التشريعات وتحسين الامن السيبراني ([4]).

ثانيا : الجهود التشريعية والامنية لمكافحة الجريمة الالكترونية في العراق

شهد العراق خلال السنوات الاخيرة اهتماما متزايدا بمكافحة الجريمة الالكترونية من خلال تطوير الجهود التشريعية حيث سعى المشرع العراقي الى وضع اطار قانوني ينظم هذه الجرائم ويحدد العقوبات الخاصة بها اذ تم طرح مشروع قانون الجرائم المعلوماتية الذي يعد خطوة مهمة نحو معالجة الفراغ القانوني الذي كان قائما سابقا ويهدف هذا المشروع الى تنظيم استخدام وسائل التكنولوجيا والحد من الجرائم المرتبطة بها وتوفير حماية قانونية للبيانات والمعلومات الشخصية ([5])
كما اعتمد العراق على بعض النصوص القانونية العامة في قانون العقوبات لمعالجة الجرائم الالكترونية قبل صدور تشريعات خاصة حيث تم تكييف بعض الجرائم مثل الاحتيال والتزوير والتشهير لتشمل الافعال التي تتم عبر الوسائل الالكترونية وقد ساعد ذلك بشكل جزئي في ملاحقة الجناة رغم عدم كفاية هذه النصوص لمواكبة التطور التكنولوجي المتسارع ([6]).
ومن الناحية الامنية عملت وزارة الداخلية العراقية على انشاء اقسام متخصصة بمكافحة الجرائم المعلوماتية داخل مديريات الجرائم المعلوماتية التي تتولى متابعة الشكاوى والتحقيق في الجرائم الالكترونية وتقديم الجناة

[1] - حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية، مصدر سابق ,ص9.
[2] - حيدر عبد الزهرة كاظم، الجرائم المعلوماتية وانعكاساتها على الأمن الوطني، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، كلية القانون، جامعة القادسية، المجلد 11 العدد 1، 2020، ص 55.
[3] - علي حسين فليح، الجريمة المعلوماتية وأثرها على المجتمع، مجلة كلية القانون لجامعة بغداد، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد 21 العدد 4، 2019، ص 33.
[4] - حيدر عبد الزهرة كاظم الجرائم المعلوماتية وانعكاساتها على الامن الوطني , مصدر سابق ,ص58.
[5] - مجلس النواب العراقي، مشروع قانون جرائم المعلوماتية، البرلمان العراقي، بغداد، الدورة الانتخابية الثانية، 2011، ص 5.
[6] - علي حسين فليح الجريمة المعلوماتية واثرها على المجتمع ، مصدر سابق ، ص36.

الى القضاء كما تم تدريب كوادر امنية على التعامل مع الادلة الرقمية وتحليلها باستخدام تقنيات حديثة مما ساهم في رفع كفاءة الاجهزة الامنية في مواجهة هذا النوع من الجرائم ([1]).

كما شهدت الجهود الامنية تطورا من خلال التعاون مع الجهات الدولية والمنظمات المختصة في مجال الامن السيبراني حيث سعى العراق الى تبادل الخبرات والمعلومات مع الدول الاخرى لتعزيز قدراته في مواجهة الجرائم الالكترونية العابرة للحدود اضافة الى المشاركة في برامج تدريبية وورش عمل تهدف الى تطوير مهارات العاملين في هذا المجال ([2]).

ومن الجهود المهمة ايضا اطلاق حملات توعية مجتمعية تهدف الى رفع مستوى الوعي الرقمي لدى المواطنين وتعريفهم بمخاطر الجريمة الالكترونية وطرق الوقاية منها حيث تقوم الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية بتنظيم ندوات وبرامج تثقيفية لتوعية الافراد خاصة فئة الشباب باساليب الاستخدام الآمن للانترنت مما يسهم في تقليل فرص وقوعهم ضحايا لهذه الجرائم ([3]).

كما تسعى الدولة الى تعزيز البنية التحتية للامن السيبراني من خلال تطوير الانظمة التقنية وتحديث برامج الحماية المستخدمة في المؤسسات الحكومية والخاصة اضافة الى انشاء مراكز متخصصة لرصد التهديدات الالكترونية والاستجابة لها بشكل سريع مما يعزز من قدرة الدولة على حماية بياناتها ومؤسساتها من الاختراقات والهجمات الالكترونية ([4]).

وبذلك يتضح ان الجهود التشريعية والامنية في العراق لمكافحة الجريمة الالكترونية شهدت تطورا ملحوظا الا انها ما زالت بحاجة الى مزيد من التطوير والتحديث لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة وذلك من خلال استكمال التشريعات الخاصة وتعزيز التعاون الدولي ورفع كفاءة الاجهزة الامنية ونشر الوعي الرقمي بين افراد المجتمع ([5]).

ثالثا: متطلبات الحد من الجريمة الالكترونية في العراق

يتطلب الحد من الجريمة الالكترونية في العراق تبني مجموعة من الاجراءات المتكاملة التي تشمل الجوانب التشريعية والتقنية والاجتماعية ومن اهم هذه المتطلبات تطوير الاطار القانوني الخاص بالجرائم الالكترونية من خلال تشريع قوانين حديثة تتناسب مع طبيعة هذه الجرائم وتحدد العقوبات بشكل واضح ورادع مع مراعاة التوازن بين حماية المجتمع وضمان الحريات الفردية كما ينبغي تحديث القوانين بشكل مستمر لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة ([6]).

كما يعد تعزيز الوعي الرقمي لدى افراد المجتمع من المتطلبات الاساسية للحد من الجريمة الالكترونية حيث يجب نشر ثقافة الاستخدام الآمن للانترنت من خلال البرامج التعليمية وحملات التوعية التي تستهدف مختلف الفئات العمرية خاصة الشباب والطلبة وذلك من اجل تعريفهم بمخاطر الفضاء الالكتروني وطرق الوقاية منها مثل حماية البيانات الشخصية وتجنب الروابط المشبوهة وعدم التعامل مع مصادر غير موثوقة ([7]).

---

[1] - حيدر عبد الزهرة كاظم الجرائم المعلوماتية وانعكاساتها على الامن الوطني ، مصدر سابق ، ص60

[2] - حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية، مصدر سابق ,ص10.

[3] - مصطفى ابراهيم سلمان الشمري الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق ، مصدر سابق ,ص130.

[4] --حيدر عبد الزهرة كاظم, الجرائم المعلوماتية وانعكاساتها على الامن الوطني ، ص62.

[5] - مجلس النواب العراقي ، مشروع قانون الجريمة الالكترونية البرلمان العراقي بغداد 2011 ص27.

[6] - المصدر نفسه ، ص28.

[7] - مصطفى ابراهيم سلمان الشمري الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق ، مصدر سابق , ص132.

ومن المتطلبات المهمة ايضا تطوير البنية التحتية للامن السيبراني في العراق من خلال تحديث الانظمة التقنية المستخدمة في المؤسسات الحكومية والخاصة وتوفير برامج حماية متقدمة ضد الاختراقات والهجمات الالكترونية اضافة الى انشاء مراكز متخصصة لرصد التهديدات والاستجابة لها بشكل سريع مما يسهم في تقليل حجم الاضرار الناتجة عن هذه الجرائم ([1]).

كما يتطلب الحد من الجريمة الالكترونية تأهيل وتدريب الكوادر البشرية المتخصصة في مجال الامن السيبراني والتحقيق الجنائي الرقمي حيث ان مواجهة هذا النوع من الجرائم تحتاج الى خبرات تقنية عالية تمكن الجهات الامنية من كشف الجرائم وتعقب مرتكبيها بفعالية كما ينبغي دعم المؤسسات التعليمية لتخريج كوادر مؤهلة في هذا المجال الحيوي([2]). ومن المتطلبات الاساسية ايضا تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية نظرا لطبيعتها العابرة للحدود حيث يجب تبادل المعلومات والخبرات مع الدول والمنظمات الدولية المختصة وتوقيع الاتفاقيات التي تسهم في ملاحقة المجرمين الالكترونيين وتسهيل تسليمهم للعدالة مما يعزز من قدرة العراق على مواجهة هذه الجرائم بشكل فعال([3]).
كما ينبغي العمل على تعزيز الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال وضع ضوابط قانونية وتنظيمية تحد من استخدام هذه المنصات في ارتكاب الجرائم الالكترونية مع الحفاظ على حرية التعبير اضافة الى تشجيع شركات التكنولوجيا على التعاون مع الجهات الحكومية للكشف عن الحسابات الوهمية والحد من انتشار المحتوى الضار ([4]).
ولا يمكن اغفال دور الاسرة والمؤسسات التربوية في الحد من الجريمة الالكترونية من خلال توجيه الابناء ومراقبة استخدامهم للانترنت وتعزيز القيم الاخلاقية لديهم اضافة الى ادخال مفاهيم الامن الرقمي ضمن المناهج الدراسية مما يسهم في بناء جيل واع قادر على التعامل مع التكنولوجيا بشكل آمن ومسؤول ([5]).
وبذلك يتضح ان الحد من الجريمة الالكترونية في العراق يتطلب استراتيجية شاملة تتكامل فيها الجهود التشريعية والامنية والتقنية والاجتماعية من اجل بناء بيئة رقمية آمنة تحمي المجتمع من مخاطر هذه الجرائم المتزايدة وتدعم مسيرة التنمية في البلاد .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات : واستنتج الباحثات مايأتي

1 - ان الجريمة الالكترونية في العراق تعد من المفاهيم الحديثة التي لا تتسم بالثبات، بل هي في تطور مستمر نتيجة طردية ترتبط بزيادة استخدام الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي والتحول الرقمي في المؤسسات الحكومية والخاصة .

2- يتخذ النشاط الاجرامي الرقمي في المجتمع العراقي صورا متعددة ومتنوعة تشمل الابتزاز الالكتروني، الاحتيال المالي، التشهير، اختراق الانظمة، انتحال الشخصية، الجرائم المرتبطة بالمحتوى المخل بالاداب، والتنمر الالكتروني .

---

[1] - حيدر عبد الزهرة كاظم الجرائم المعلوماتية وانعكاساتها على الامن الوطني ، مصدر سابق ، ص63.
[2] - حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية، مصدر سابق ,ص11
[3] - علي حسين فليح الجريمة المعلوماتية واثرها على المجتمع ، مصدر سابق ، ص40.
[4] - حسن جاسم الخاقاني، الجريمة الإلكترونية في الواقع العراقي دراسة وتحليل، مصدر سابق , ص12.
[5] - حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية، مصدر سابق ,ص12.

3- يعود تفشي الجرائم الالكترونية الى تفاعل مجموعة معقدة من العوامل، ابرزها ضعف الوعي الرقمي لدى الافراد، ضعف البنية التحتية للامن السيبراني للمؤسسات، غياب القوانين الخاصة لفترات طويلة، والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة وضعف الرقابة الاسرية .

4- ترتب الجريمة الالكترونية اثارا وتداعيات خطيرة متعددة الابعاد، حيث تؤدي الى تفكك العلاقات الاسرية اجتماعي، وتسبب خسائر مالية وضغف الثقة بالتجارة الرقمية اقتصاديا، وتحدث اضطرابات نفسية للضحايا، فضلا عن تهديد امن الدولة عبر اختراق المواقع الحساسة .

5- بالرغم من الجهود الملموسة التي بذلتها الدولة العراقية على الصعيدين التشريعي والامني (مثل طرح مشروع قانون الجرائم المعلوماتية وتأسيس اقسام مكافحة الجرائم الرقمية بوزارة الداخلية)، الا ان هذه المنظومة ما زالت قاصرة عن المواكبة التامة للتطور التقني المتسارع .

6- ان الحد من انتشار هذه الظاهرة في العراق يوجب تبني استراتيجية وطنية متكاملة وشاملة تتكامل فيها المتطلبات التشريعية الحديثة، مع تطوير البنية التحتية للامن السيبراني، وتأهيل الكوادر البشرية، وتعزيز الوعي الرقمي المجتمعي والتعاون الدولي.

ثانيا : التوصيات : اوصى الباحثان بماياتي

١- الاسراع في تشريع قوانين حديثة وخاصة بالجرائم الالكترونية تكون رادعة ومرنة لمواكبة التطورات التكنولوجية المستمرة .

٢- تعزيز البنية التحتية للامن السيبراني في المؤسسات الحكومية والخاصة، وتحديث برامج الحماية، وانشاء مراكز استجابة سريعة للتهديدات .

٣- تأهيل وتدريب الكوادر البشرية في الاجهزة الامنية والقضائية على اساليب التحقيق الجنائي الرقمي والتعامل مع الادلة التقنية المعقدة .

٤- نشر ثقافة الوعي الرقمي والاستخدام الآمن للانترنت عبر حملات توعية مجتمعية مستمرة، وادماج مفاهيم الامن الرقمي في المناهج الدراسية .

٥- تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات مع المنظمات الدولية لملاحقة مرتكبي الجرائم الالكترونية العابرة للحدود .

٦- فرض ضوابط تنظيمية على منصات التواصل الاجتماعي للحد من الحسابات الوهمية والمحتوى الضار بالتنسيق مع شركات التكنولوجيا .

ثالثا : المقترحات : اقترح الباحثان اجراء الدراسات الاتية

١- الجرائم الإلكترونية في العراق: صورها وآثارها ومتطلبات المواجهة التشريعية والأمنية
٢- الإطار التشريعي والأمني لمكافحة الجريمة الإلكترونية في الفضاء الرقمي العراقي
٣- تحليل الجريمة الإلكترونية في العراق وانعكاساتها وسبل تعزيز الاستجابة القانونية والأمنية
٤- تحديات مكافحة الجريمة الإلكترونية في العراق: الأبعاد والآثار ومتطلبات تطوير التشريع والأمن

المصادر :

١. حسن جاسم الخاقاني، الجريمة الإلكترونية في الواقع العراقي دراسة وتحليل، مجلة العلوم الحاسوبية والذكاء الاصطناعي، كلية تكنولوجيا المعلومات، جامعة بغداد، المجلد 3 العدد 1، 2024.
٢. حيدر جبار كشكول، الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية، مجلة كربلاء للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كربلاء، المجلد 9 العدد 4، 2022.
٣. حيدر عبد الزهرة كاظم، الجرائم المعلوماتية وانعكاساتها على الأمن الوطني، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، كلية القانون، جامعة القادسية، المجلد 11 العدد 1، 2020.
٤. طلال ناظم الزهيري، اطار تشريعي مقترح للحد من الجرائم الالكترونية وتعزيز الاخلاقيات الرقمية في العراق، مجلة افاق للابحاث السياسية والقانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الاغوط، الجزائر، الاصدار الخامس عشر، المجلد 8، العدد 1، 2025.
٥. علي حسين فليح، الجريمة المعلوماتية وأثرها على المجتمع، مجلة كلية القانون لجامعة بغداد، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد 21 العدد 4، 2019.
٦. مجلس النواب العراقي، مشروع قانون جرائم المعلوماتية (ومشروع قانون الجريمة الالكترونية)، البرلمان العراقي، بغداد، الدورة الانتخابية الثانية، 2011.
٧. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الجرائم الالكترونية وتأثيرها في العراق، دار نون للطباعة والنشر، الموصل، 2021.
٨. ناظم العبادي واخرون، الجريمة السيبرانية في العراق دراسة ميدانية، مجلةIJEMD ، العراق، 2024.
٩. نبراس جبار خلف محمد الحلفي، مشروع قانون مكافحة الجرائم الالكترونية بين الواقع والطموح، مجلة الحقوق – الجامعة المستنصرية، كلية القانون، بغداد، 2021.